

في الواجهة

قانون الأحكام: الشوف، عليه نموذجا

القوى في 14 آذار. تخلى أيضاً للسبب نفسه عن مقعد ماروني في عاليه في انتخابات 2005 وعن مقعد أرثوذكسي في انتخابات 2009. حالف حزب الله قبل أن يفصل عنه في انتخابات 2009 في بعبدا. صار يقال إن جنبلاط الذي يمنع هو الذي أعديق على القوات اللبنانية وحزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار المقاعد تلك. اليوم ثمة من يلوح بانقراضها بغية تكريس حق استعادتها، لا إهدانها إلى هذا الحزب المسيحي أو ذاك.

على نحو كهذا يخوض الزعيم الدرزي الآن معركة المحافظة على الفيتو السياسي في قانون الانتخاب، أكثر منه الحصول على مقاعد. في برلمان 2009 الممدّد له احتفظ بـ11 مقعداً، اثنان منها منحه إياهما حليفه تيار المستقبل في بيروت والبقاع الغربي - راشيا. الفيتو بات متوفراً وقاطعاً، دليل ما يشبه إجماع الإفرقاء جميعاً على أن أياً منهم لا يوافق على قانون انتخاب لا يرضى به جنبلاط. فإذا دوائر جبل لبنان الجنوبي، وتحديدًا دائرتي الشوف وعاليه، هما القياس، سواء بدمجهما أو إبقاء إحداهما منفصلة عن الأخرى.

أما الحصة الجديدة فشبه محسومة، تحافظ مقدار ما تستطيع على حجم الأدنى بضمان التحالفات:

في الشوف المقعدان الدرزيان + المقعد الكاثوليكي + مقعد سني مع احتمال التفاوض على الإبقاء على مقعد ماروني من ثلاثة.

في عاليه: مقعد درزي + مقعد ماروني، متخلياً عن المقعدين الماروني الثاني والأرثوذكسي.

في بعبدا: يطالب بالمقعد الدرزي ثمن مقابضة عاليه.

ناهيك بالمقاعد الثلاثة الموزعة على بيروت والبقاع الغربي - راشيا وحاصبيا. مرجعون ليست حصة متالبة لأنها الأقل مما اعتاده، لكنها بالتأكيد الأكثر بكثير مما كان يحوزه كمال جنبلاط - هو الزعيم على امتداد البلاد. في الدائرة الوحيدة اليتيمة التي هي الشوف، كان يقاسمه إياها كميل شمعون. لم يُسجّل يوماً في تاريخ جنبلاط الأب أن سيطر وحده منذ انتخابات 1960 على الشوف حتى. راح يلحق بجبهة النضال الوطني نائب الأقاليم في الدائرة الثانية من بيروت فريد جبران حتى انتخابات 1972 ونائب صيدا معروف سعد حتى انتخابات 1968. لم يمنع ذلك إسقاطه مرة في مسقطه في انتخابات 1957.

للموارنة، أصبح الصوت السنّي ناخباً رئيسياً في الشوف، والصوت الشيعي ناخباً رئيسياً مقرراً في بعبدا. في ذلك يكمن ميزر إصرار جنبلاط على الفيتو السياسي في وضع قانون الانتخاب، لا على حجم كتلته النيابية فحسب، وهو قلماً عوّل على دورها في البرلمان، تارة هي كتلة الحزب التقدمي الاشتراكي وطوراً جبهة النضال الوطني ومرة ثالثة اللقاء الديموقراطي. مرة تكبر، وتصغر أخرى، أو تختفي وراء زعيمها على الدوام.

في ظل الحقبة السورية كان صاحب الفيتو الوحيد في قانون الانتخاب الذي يفرض الاستثناء بغية فصل دوائر جبل لبنان الجنوبي عن دوائر جبل لبنان الشمالي (انتخابات 1992 و1996)، كما صاحب الفيتو في الموافقة على دمج قضاء عاليه وبعبدا في دائرة واحدة (انتخابات 2000).

وللمرة الأولى منذ انتخابات 1992. بعدما غادر السوريون لبنان - تخلى جنبلاط عن مقعد ماروني في الشوف في انتخابات 2005، وعن اثنين في انتخابات 2009 انسجاماً مع ائتلاف

حجمها الطبيعي والحقيقي. في جبل لبنان الجنوبي يلتقي الجميع على أرضه: الدرزيون والمسيحيون والسنة (الشوف) والدرزيون والمسيحيون (عاليه) والمسيحيون والشعبة والدرزي (بعبدا). هو المكان الذي لم يعرف في تاريخه، في ظل قانون 26 نيسان 1960 على الأقل منذ أصبح اقتضية ثلاثة، استثنائاً فريق لوحده به، أو بقلته أو بثلته حتى. لم يعرف أي من الاقضية تلك في الانتخابات النيابية كما في مسار اللعبة السياسية عموماً زعيماً أوحد: في الشوف كانت زعامتا كميل شمعون وكمال جنبلاط، وفي عاليه زعامتا مجيد ارسلان وكميل شمعون قبل أن يدخل عليهما عام 1972 كمال جنبلاط، وفي بعبدا تنافس حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار إلى بشير الأعور وشخصيات مستقلة في الطوائف الثلاث.

ذلك ما عرفته على التوالي دورات 1960 و1964 و1968 و1972. بعد اتفاق الطائف، في ظل الحقبة السورية إذ لم تكن بتوزيع المقاعد على حلفائها بل أيضاً إقطاعات المدن الكبرى والصغرى والبلدات، أعطي ثلثا جبل لبنان الجنوبي للنائب وليد جنبلاط (الشوف وعاليه)، والثلث الثالث لحركة أمل وحزب الله (بعبدا). يفوز المسيحيون حلفاء جنبلاط في الثلثين الأولين، ويفوز المسيحيون حلفاء سوريا من غير أن يكونوا بالضرورة حلفاء الثنائي الشيعي كالباس حبيقة وجان غانم في الثلث الثالث. أكثر من نصف مقاعد الدوائر الثلاث (19 مقعداً) يشغلها مسيحيون (8

موارنة وكاثوليكي واحد وأرثوذكسي واحد)، في مقابل خمسة مقاعد درزية ومقعدين سنّيين وآخرين شيعيين.

في الدوائر الثلاث هذه التي هي قلب جبل لبنان القديم، أكثر من نصف مقاعد الدرزي فيها. خمسة من ثمانية، وهو مغزى ما يبرده جنبلاط والقريبون منه بالقول إن في اثنين من الدوائر الثلاث تلك ينتخب الدرزي نوابهم بلا منة أحد. إلا أن هاتين الدائرتين - إلى بعبدا القديمة - هي الدوائر التي اعتاد الناخبون المسيحيون انتخاب نوابهم. لم يكن انتصار «الحلف الثلاثي» في بعبدا وعاليه عام 1968 أقل أهمية من انتصاره في المتن وكسروان، كون الدائرتين الأخرين اللتين ترأس كلا منهما قطبا «الحلف» كميل شمعون في الشوف وريمون إده في جبيل، اخترقتا.

اليوم، في ضوء تحولات ديموغرافية ليست قليلة الأهمية للدرزي كما

لا يبدو السباق مع الوقت.

حتى الآن، خاجدوه

ويتوخى استدراك الوصول إلى دائرة الخطر في المهمل

القانونية المقيّدة للانتخابات

2017. اقتراح تلو آخر، بعد

نبلش صيغة تلو أخرى، دونها

التوصل إلى تفاهم، سواء

على نظام تصويت أو على

تقسيم الدوائر

نقولا ناصيف

في ظل الفيتوات التي يملكها حاملو المفاتيح السنّية والشيعية والدرزية، وحديثاً المسيحية، سيكون من المتعذر الاتفاق على مسودة قانون جديد للانتخاب، تأخذ في الحسبان مصالحهم السياسية والانتخابية جميعاً على نحو متكافئ، ومن ثمّ نهابهم إلى الانتخابات النيابية العامة قبل 20 حزيران.

ما هو معلن أن المصالح تلك تتعارض إحداها مع الأخرى، بعدما باتت القاعدة التي تقبض على الاتصالات والاجتماعات تقوم على ركيزتين: أولى وجود فريق يتمسك بالحصة النيابية التي اعتاد الحصول عليها منذ انتخابات 1992، وثانية وجود فريق آخر يطالب بالحصة تلك وقد انتزعت منه مذاك.

لا الفريق الأول جاهز للتخلي عن مقاعد بالجملة في حوزته، ولا الفريق الثاني جاهز لإهدار فرصة استثنائية في هذا الوقت بالذات، ومع هذا العهد تحديداً، من شأنها أن تعيد التوازن التقليدي الذي عرفته الحياة النيابية على مر عقود ما قبل اتفاق الطائف. بإزاء خطين بسيران متوازيين، من الصعب توقع التفاهم على قانون جديد للانتخاب يُفسّر في نهاية المطاف على أن خطأ انحرف نحو الخط الآخر كي يلتحق به. وهو مغزى ترداد القول إن المعركة الصامتة تدور من حول الأحكام والتحالفات فحسب.

يكاد جبل لبنان الجنوبي (دوائر الشوف وعاليه وبعبدا) يختصر المشكلة برمتها، على نحو يفسح الاتفاق على إخراج تقسيم دوائره في بناء أمال على قانون جديد للانتخاب، بعيد الكتل المنتفخة في أكثر من دائرة وأكثر من محافظة إلى

قانون الانتخابات، حيث يطغى استحفاق الموازنة العامة على غيره من الاستحقاقات». الموقف نفسه أتى على لسان مصادر نيابية في «المستقبل»، أكدت «التمسك بالقانون المختلط مع القوات اللبنانية»، مشيرة إلى «وجود العديد من الملاحظات والاعتراضات على طرح باسيل»، خصوصاً أنه «لا يراعي هواجس الجميع، فهو يقسم بيروت إلى دائرتين وليس إلى ثلاث، ويبقى البقاع على حاله، وتكون عكار دائرة وحدها وكذلك طرابلس».

وقد لفت باسيل أمس، في عشاء هيئة «المهندسين» في التيار الوطني الحر، إلى أن «قوانين الانتخاب عملية حسابية تمثيلية، وليس معقولاً ألا يتمكن من إنجاز قانون انتخاب لأن البعض لا يفهم بالحسابات». ورأى أن «من يقول إن النظام الأكثري (في الانتخابات) يحفظ الأقلية والنسبية تلغيها، يحتقر عقلنا الحسابي الهندسي»، لافتاً إلى أنه لا يستطيع من تمثله 6 نواب أن يجعلهم 13 غصباً عن كل البلد، فهذا ليس لبنان وهذا ليس التعدد والتنوع الذي نؤمن به».

في هذا الإطار، دعت مصلحة الطلاب والشباب في حزب «الكتائب» إلى تحرك ظهر اليوم في ساحة النجمة، للمطالبة بـ«إقرار قانون جديد للانتخابات وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها من دون تمديد أو تأجيل».

من جهة أخرى، وفي سياق التدخلات الخارجية في الشأن الانتخابي اللبناني، أعربت وزيرة الداخلية البريطانية أمبر رود، في رسالة إلى نظيرها اللبناني الوزير نهاد المشنوق، عن أملها بالنجاح في التوصل إلى قانون جديد للانتخابات النيابية في لبنان مقبول من كافة الأطراف اللبنانية. رود اعتبرت في الرسالة أن من المشجّع إجراء الانتخابات النيابية هذا العام في لبنان. وأكدت رود أن بريطانيا ستتابع دعم الجهود لمواجهة التحديات الأمنية في المطار وتأمين سلامة خدمات الملاحة واستمرارها في بيروت.

يخوض جنبلاط معركة الفيتو على قانون الانتخاب لا على حصته

(هيثم الموسوي)



والمواقع العسكرية. ويرى بريناع أن حزب الله من مرحلة أولى في تطوره العسكري حتى عام 2000، مركزاً على تشكيلات حرب العصابات، فيما المرحلة الثانية حتى عام 2006، تحول فيها إلى «تنظيم نصف جيش»، و«وحدة الرضوان» هي أحد تعبيرات القفزة الرابعة لحزب الله من ناحية عسكرية، جاءت بعد حرب عام 2006، ومن ضمنها نقل المعركة إلى داخل إسرائيل. ولفت في هذا السياق إلى أن «حرب الصواريخ» التي سيفعلها حزب الله في مواجهة إسرائيل، ستكون مغايرة لما حدث عام 2006؛ ف«إطلاق الصواريخ في الحرب المقبلة سيكون أكثر تركيزاً وأكثر دقة، فضلاً عن استخدامه للطائرات غير المأهولة».

يتعامل مع كل الفرضيات الفرعية بناءً على هذا السيناريو، ومن بينها شق طرق ترابية عسكرية تكون متاحة أمام حركة الأليات والجنود الذين سيتوجهون شمالاً إلى الحدود، إذ إن الطرقات الاعتيادية ستكون مكتظة بالسيارات (الهاريين). وكتب ناحوم بريناع في يديعوت أحرانوت مشيراً إلى ما سماه «مراحل تطور» قوة حزب الله العسكرية، لافتاً إلى أن «وحدة الأكثر تدريباً وتمرساً في المهمات القتالية، تعد المرحلة الرابعة من التطور العسكري للحزب، وهي وحدة أنشئت لاستهداف المواقع الإسرائيلية القريبة من الحدود مع لبنان، بما يشمل المستوطنات

كذلك محدودة النتائج.
قوة الرضوان: المرحلة الرابعة لتطور حزب الله

من جهتها، أشارت صحيفة يديعوت أحرانوت، في سياق عرضها لإمكانات المواجهة المقبلة، وأيضاً مع استبعاد نشوبها، إلى أن «تهديد الحرب في الشمال ليس مؤكداً وليس فورياً، رغم أن الجيش الإسرائيلي يستثمر الكثير في تحسين أوضاعه واستعداده على الحدود مع لبنان وسوريا». تعيد الصحيفة التأكيد أن عشرات الآلاف من الإسرائيليين، بل وربما أكثر من ذلك، سيكونون مضطربين إلى التوجه جنوباً مع بدء المعارك مع حزب الله. والجيش الإسرائيلي

الهجوم (الجوي) في مواجهة الصواريخ»، إذ من حرب الخليج عام 1991، وفشل أميركا وبريطانيا في «صيد راجمات السكود العراقية»، لا انعطافة من حينه في حروب كهذه. إسرائيل، يضيف هرئيل، فشلت في القضاء على صواريخ غزة في المواجهات الأخيرة مع القطاع، وكانت «نتائج صيد الصواريخ» دون انتصار إسرائيلي. و«هذا حدث في منطقة أصغر من المنطقة الجغرافية اللبنانية، وفي ظل عدم وجود صواريخ مضادة لطائرات سلاح الجو»، كما هي الحال لدى حزب الله. يلفت أيضاً إلى أن المعركة البرية في القطاع، كما حدث في عملية «الجرف الصلب»، كانت

الأثمان المقدّر أن يتكبدها الطرفان، في حال اندلعت المواجهة الشاملة بينهما، يحمل في طياته «جانباً إيجابياً»، أي إنه واقع يكمن فيه «تعادل استراتيجي»، مبني على إدراك كل طرف للأضرار المحتملة التي قد يسببها له الطرف الثاني، وهو واقع يساهم في إبعاد الحرب المقبلة من جانب إسرائيل، تؤكد الصحيفة، هذا «التعادل الاستراتيجي» يبعد «غريزة المغامرة» لدى سياسيينها، ويبقى فرضية الحرب ضد حزب الله خياراً أخيراً وحسب. ويؤكد هرئيل صوابية تقويم الأمين العام لحزب الله، وتشديده على فشل الحروب الجوية. ويشير إلى أن «التساؤلات تحوم حول الحل